تفكيك رموز المشاركة الرقمية عبر تعزيز الممارسات الاجتماعية العادلة

بروس موتسفايرو، أستاذ دراسات الإعلام والثقافة في جامعة أوتريخت- هولندا

تمضي منصات التواصل الاجتماعي في جذب الانتباه الواسع، رغم ما يوجَّه لها من انتقادات بأنها مسؤولة عن توسيع هوة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية المؤدية، بدورها، إلى زيادة انتشار النزاعات داخل العديد من المجتمعات حول العالم. وبالفعل، فإن الشبكات الرقمية تؤدي دورًا محوريًّا في تعزيز الفصل الاجتماعي والاقتصادي للفئات المجتمعية المهمشة، مما قد يقود إلى مفاقمة النزاعات المجتمعية العصية عن الحل منذ أمد طويل، والانقسامات المتجذرة بعمق في تلك المجتمعات. لكن، ومع ذلك، فإن الجهود الرامية إلى الحدِّ من عدم المساواة المتأتية من الشبكات الاجتماعية نادرًا ما تشمل الفئات الأقل حظًا. وبعبارة أخرى، فإن التدخلات الأكاديمية، والدعم المقدَّم للأعمال التجارية، والدولة، وغيرها من التدخلات التي تمارسها المؤسسات الرسمية، هي المهيمنة على التدابير السياسية والنهج العلمي والقطاع الخاص في معالجة مختلف أوجه عدم المساواة تلك. ومع ذلك، فإن عملية مساعدة المهمشين من التفاوتات الاجتماعية المتأتية من شبكة الإنترنت يجب أن تشمل المواطن العادي، الذي يتحمل العبء الأكبر من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية القائمة. ولتحقيق هذا الهدف، ستكون عملية تحرير وسائل التواصل الاجتماعي من براثن ذلك الاستعمار بلا معنى إذا لم يكن سكان مناطق جنوب العالم جزءًا من الجهود المتضافرة لإعادة التفكير في كيفية هيكلة الوسائط الرقمية. إنه من الأهمية بمكان التفكير في البدائل المتاحة للمجتمعات التي تعيش خارج الفضاء الجغرافي الغربي؛ حيث تمثِّل صعوبة وصول تلك المجتمعات إلى الشبكات الاجتماعية عائقًا مهمًّا أمام تحقيق الشمولية الرقمية. وبالتالي، فإن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه هذه الورقة هو بناء تصور لإطار ما بعد رقميٍّ، بهدف تعزيز مصالح المجتمعات الأقل ثراء، ليكون محركًا أساسيًّا للمشاركة المستدامة على الشبكة العنكبوتية.